الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

29 **ربيع الاخر** 1436 –18 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الإنسان فى العالم	22

نقد الآخرين يجب أن يكون هدفه التصحيح والبناء وليس التجريح والانتقام

«الدين النصيحة».. لكن من غير فضايح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022958

جدة، تحقيق - منى الحيدري

يُعدّ الاقناع ونصح الآخرين بالرفق واللين من المهارات الضرورية التي لابُدّ أن يمتلكها كل شخص يُقدم النصح والإرشاد لغيره، فكثير ممَّن ينصحون لديهم مخزون معرفي قوي في هذا المجال، إلاَّ أنَّهم قد لا يجيدون مهارات إسداء النصيحة بأساليب مقبولة، خصوصاً ونحن نعني هنا إسداء النصيحة للفرد المسلم وإقناعه بطريقة سلسة تضمن الوصول إلى عقله وقلبه سريعاً من دون حاجة للوقوف أمامه طويلاً والتحدث إليه بكلام كثير، فالناصح المبدع هو من يستطيع إقناع الآخرين بما يُريد في دقائق معدودة، على ألاَّ يحرجهم أو يضايقهم، خصوصاً في الأماكن العامة، سواء برفع الصوت أو بلفت أنظار غيرهم نحوهم.

وأكَّد مختصون أنَّ الأصل في النصيحة هو السرية التامة، مُضيفين أنَّ هذا هو المطلوب شرعاً وعقلاً وأخلاقاً؛ لأنَّ المطلوب من النصح هو ما يحققه من ثمرة الاستجابة، موضحين أنَّ الاستجابة لا تتحقق غالباً إلاَّ بنصيحة السر، التي هي من معالم الرفق الذي ندب إليه نبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم - مشيرين إلى أنَّه لابُدَّ أن يكون القصد من وراء النصح ابتغاء وجه الله تعالى، لا الاستعلاء على المنصوح أو التعالم أو إدعاء الغيرة على الدين، إلى جانب أن يكون النصح بأسلوب حسن وحكمة بالغة.

قواعد الوعظ

وأوضح "د. حسن بن محمد سفر" - عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمنظمة التعاون الإسلامي - أنَّ الداعية يؤدي دوره الكبير في نصح الناس وتوجيههم، بيد أنَّه لابُدَّ أن يكون مستحضراً ظروف المكان والزمان والموقف والموضوع، مُشيراً إلى أنَّ الهدى النبوي الشريف للنبي - عليه الصلاة والسلام - يُبيّن أنَّه كان يتمثل في صور متعددة للوعظ والإرشاد، حيث كان - صلى الله عليه وسلم - يختار الوقت المناسب للإرشاد والتوجيه.

وأشار إلى أنَّ منهج النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - كان يتمثل في صور متعددة، ومنها ارتفاع الصوت إذا كان الأمر يتعلق بخطب جلل، حيث كان يُحدق ويرفع صوته؛ نظراً لأنَّ الموضوع من الأمور الخطيرة، كما أنَّه كان في أحيان أخرى يطلب من الصحابه - رضي الله عنهم - أن ينصتوا إليه، وذلك في حال وجود أصوات عالية من أجل أن يقدم لهم توجيهاً أو نصيحة ما.

وبيّن أنَّ جميع الاستقراءات حول أسلوب سيد الأمة في التوجيه والنصح يتضح منها أنَّ هناك آداباً وقواعد للوعظ والإرشاد، كاختيار الموضوع، إلى جانب وجود صور لرفع الصوت وخفضه بحيث لا ينزعج المستمع، مُضيفاً أنَّ موضع النصح في الأسواق يجب أن يكون عندما ينتهي الناس من الصلاة، على ألاَّ يطيل الواعظ أو يرفع صوته بالمكبر "الميكرو فون". وأضاف أنَّ هناك آثار سلبية للنصح الذي يكون بأسلوب فظ غليظ، خصوصاً حينما يلفت الواعظ أنظار المحيطين به، أو أن يكون هناك تجريح للمشاعر، مُشدداً على أهمية تأدية الواعظ لدوره في النصح بأسلوب راقٍ؛ لكي تؤتي النصيحة ثمارها.

نصيحة السر

وأكَّد "د. محمد السعيدي" - أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة أم القرى - أنَّ الأصل في النصيحة هو السرية التامة، مُضيفاً أنَّ هذا هو المطلوب شرعاً وعقلاً وأخلاقاً؛ لأنَّ المطلوب من النصح هو ما يحققه من ثمرة الاستجابة، موضحاً أنَّ

الاستجابة لا تتحقق غالباً إلاَّ بنصيحة السر، التي هي من معالم الرفق الذي ندب إليه نبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم - مُبيّناً أنَّه قد توجد بعض الأحوال التي لا يقصد بها الداعية رفع الصوت، إلاَّ أنَّ الظروف قد تضطره لذلك.
وأضاف أنَّ ذلك قد يحدث حينما يكون المنكر بشكل علني في السوق أو المتنزه وكان الواعظ يريد تحذير الناس منه، حيث من الممكن هنا أن ينصح عموم الناس وليس أحداً بعينه نصحاً علنياً ثمَّ يرى استهانة بعضهم بهذا النصح فيضطر لرفع الصوت باتجاه أحد معين؛ وذلك لكي يحمل الناس على الامتثال والحياء، مشدداً على ضرورة إشاعة خلق حب الناصحين وتقبل النصيحة بين أفراد المجتمع.

أساليب لافتة

ولفت "د. أحمد الغامدي" - مستشار، وباحث بمركز علوم القرآن والسنة - إلى أنَّ النبي - عليه السلام - عندما جاء مصلحاً ومعلماً، فإنَّه كان يمارس الحكمة في كل شيء ويتبع ما أمر به "الله" - عزَّ وجلّ - مُضيفاً أنَّ "الله" - سبحانه وتعالى- قال: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"، مُشيراً إلى أنَّ الدعوة للحق والأمر بالمعروف ينبغي أن تكون بطرائق ليس فيها أيّ موانع تمنع قبول الناس للحق.
وأضاف أنَّ من الموانع التي قد تمنع الناس من قبول الحق، هو أن تكون الدعوة بأساليب لافتة أو أنَّها تقتضي أن تكون بأساليب فيها من التشهير ولفت أنظار الآخرين، موضحاً أنَّ بعض المحتسبين قد يرون أنَّ غير ذلك فيه مخالفة لشرع "الله" - عزَّ وجل - وقد لا يكون الأمر كذلك، مُشيراً إلى أنَّ النبي - عليه الصلاة والسلام - حذَّر من اشتمال طرائق الدعوة وأساليب الأنكار على مثل هذه الصور، خصوصاً حينما يكون فيها ضرر على الناس.
وأشار إلى أنَّ النفس البشرية تنفر من الأساليب المستفزة، التى فيها تشهير ومصادرة لحقوق المسلمين، مُوضحاً أنَّ النصيحة يجب أن تكون خالية من التشهير والإثارة وألاَّ يكون فيها أوصاف تسيء للمسلم بأيّ حال من الأحوال، بل يجب أن تكون بأساليب محببة للنفس وليس فيها أوصاف تصيب المسلم، إلى جانب أن تكون مقبولة وأن يكون الداعي حكيماً ليس به عجلة أو تصرفات تدفع المنصوح لرفض النصيحة ونشوء شيء من النفرة منه.
وقال: "إنَّ إيصال الحق من النصيحة، كما أنَّ البشر عرضة لكيد الشيطان عندما يأتي في هذا الوضع بنوع من الاستهزاء، وبالتالي فإنَّ الناصح يرفض النصيحة، وقد يحدث ما هو أكثر من ذلك، كحدوث التنازع بين الناس أو الفرقة والشحناء وخدش صورته في مجتمعه، أو كراهية الدين"، مُضيفاً أنَّه ينبغي على المسلم أن يراعي حقوق أخيه المسلم بكل الصور؛ لكي تكون النصيحة فاعلة ومؤثرة.
وبيَّن أنَّه لابُدَّ من تحقق عدد من الشروط لتكون النصيحة فاعلة ومؤثرة، ومنها مراعاة أن تكون ابتغاء وجه "الله" - سبحانه وتعالى - إلى جانب التحقق من وجود الخطأ والانحراف، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" مشدداً على أهمية إبراز محاسن المنصوح قبل إظهار عيوبه، إلى جانب اختيار الظروف والأحوال المناسبة لنصيحته.

التزام الرفق

وشدَّد "د. الغامدي" أيضاً على ضرورة اختيار حسن الألفاظ والابتعاد عن القول الجارح والتزام الرفق وتجنب العنف في القول والعمل، مُوضحاً أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إنَّ الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف"، داعياً لمراعاة السرية في النصيحة؛ حتى لا تكون فضيحة، إلى جانب مراعاة التناسب بين الناصح والمنصوح سناً ومقاماً؛ ابتغاء الخير للمنصوح وتحمل أذى المنصوح.

تنبيه الغافل

وأكَّدت "د. سهيله زين العابدين" - حقوقية، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - أنَّ النصح يتطابق في دلالته ومغزاه مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنَّه يُعدّ أيضاً المقابل لكلمة النقد في المصطلح المعاصر، مُضيفةً أنَّ من عظمة الإسلام أن جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سمة للأمة المسلمة، قال تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".
ولفتت إلى أنَّ "الله" - عزَّ وجل - جعل النصح دليلاً على المحبة والولاء، قال تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"، كما أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أطلقها دعوة شاملة ليسعد بالنصح وليفيد من النقد كل أحد حاكماً أو محكوماً، عالماً أو متعلماً، فعن "تميم الداري" - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة، قلنا: لمن؟، قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم".
وأضافت أنَّ هذا هو تأكيد أهمية النصح، مُوضحةً أنَّه يُعدّ أماناً لكل مجتمع يوقف المعتدي ويردع الظالم وينبه الغافل ويوصل سفينة المجتمع إلى شاطئ الأمان، وإلاَّ كثرت فيها الثقوب وأدركها الغرق، مُشيرةً إلى أنَّ النصح أو النقد مطلب شرعي وهدي نبوي ينبغي ألاَّ تضيق به الصدور، لافتةً إلى أنَّه لابُدَّ له من آداب وضوابط، ومنها: أن يكون المقصود به وجه الله تعالى، لا الاستعلاء على المنصوح أو التعالم أو إدعاء الغيرة على الدين.

شعور نبيل

وأوضحت "د. سهيله زين العابدين" أنَّه لابُدَّ أيضاً أن يصدر عن محبة للمنصوح وشفقة عليه ورأفة به، لأنَّه نابع من شعور نبيل لا يهدف إلى انتقاص القدر أو إرادة التجريم، أو القصد إلى التجريح، إلى جانب أن يكون بأسلوب حسن وحكمة بالغة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "إنَّ الرفق لا يكون في شيء إلاَّ زانه، ولا نزع من شيء إلاَّ شانه"، وكذلك أن يؤسس على علم شرعي ومعرفة بالواقع ومراعاة للظروف والأحوال، فلا مجال للنقد بالهوى أو الذوق أو بمقتضى العرف والعادة المخالفة للشرع.

وشددت على أهمية أن يضبط النصح بالتثبت والتحري فلا تسرع، وأن يسبق بحسن الظن فلا اتهام، وأن يرافقه التماس العذر والإعانة على التغيير من دون التشنيع أو التغيير، وأن يكون خاصاً بالمنصوح مقتصراً عليه في حال وقوع الخطأ مخصوصاً ومستوراً، فإن فشا الخطأ ودعت الحاجة إلى إعلان النقد والجهر بالنصح، فليكن على منهاج النبوة "ما بال أقوام"، وقليلة هي الحالات التي يتعين فيها التحديد والتفصيل.

وتحفظت على مصطلح "دعاة" أو "داعيات"، مُضيفةً أنَّنا نعيش في بلد إسلامي، وبالتالي فإنَّ الدعوة تكون عادةً لغير المسلمين، مُشيرةً إلى أنَّه من الأجدى لفظ عبارة "واعظين"، مستشهدةً بقوله تعالى في محكم التنزيل: "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"، لافتةً الى أنَّ ما يراه الواعظ خطأً قد لا يكون خطأ، مُبينةً أنَّ اللبس الساتر الذي لا يكشف عن عورة وإطالة الشعر - على سبيل المثال - من الحريات الشخصية.

حقوق الإنسان" و"جمعية الدم" يبحثان حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4048119

اليوم – الدمام
استقبلت إدارة فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية اعضاء جمعية أمراض الدم الوراثية يتقدمهم الدكتور سعدون السعدون، حيث جرى عقد اجتماع موسع مع أعضاء اللجنة ووفد فرع هيئة حقوق الإنسان وبعض المصابين بالمرض تم خلاله التباحث في الجانب العملي وكيفية نشر التوعية والحقوق والواجبات اللازمة لمساعدة المرضى. وفي نهاية اللقاء تم تقديم اصدارات الهيئة لرئيس مجلس إدارة جمعية أمراض الدم الوراثية وأعضاء الجمعية.

كشفت أن 65٪ من مجمل القضايا في المحاكم هي قضايا أسرية.. سارة بنت مساعد:

حالات الطلاق تعادل ربع حالات الزواج في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022876

الرياض - أسمهان الغامدي، محمد الحيدر
قالت الأميرة سارة بنت مساعد رئيس مجلس ادارة جمعية مودة الخيرية ان حالات الطلاق في المملكة حسب الإحصائيات الصادرة مؤخراً من وزارة العدل تبلغ ربع حالات الزواج, إلى جانب تزايد حالات العنف الأسري خاصة تلك التي ضد المرأة والطفل, حتى وصلت نسبة القضايا الأسرية في المحاكم إلى 65% من مجموع القضايا.
جاء ذلك خلال حديثها في حفل اختتام أعمال الدورة الأولى لمجلس إدارة "جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره"، برعاية صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع أمس وذلك في قاعة رأس الخير بمقر الهيئة الرئيس في الرياض.
وقالت: ان محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم المختصة في المملكة استعانت بحقوقيات سعوديات يعملن لصالح جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره, حيث ساهمن في إصدار أكثر من 24 إفادة توصية بعدد من القضايا الشرعية, وذلك عن طريق احالة القضاة مجموعة من القضايا لبحثها وتقديم تقارير وإفادات مفصلة عن حالة الوالدين والأسرة بما يعين القاضي على بناء الحكم القضائي، كما أوكل عدد من القضاة تنفيذ أحكام الزيارة والرؤية لأطفال النزاع الأسري, وقد تم تنفيذ حتى الآن 44 حكما ما بين زيارة ورؤية وتنفيذ أحكام حضانة.
وأضافت سمو الأميرة سارة بنت مساعد أنه تأتي مشاكل المرأة المطلقة من في حكمها من المعلقات والمهجورات في مقدمة هذه القضايا, والتي ينتج معظمها عن خلل البناء القيمي وانخفاض الوعي الحقوقي والأسري, بالإضافة إلى قصور الأنظمة والقوانين في التعاطي مع هذه القضايا والمشكلات.

وزادت أن جمعية مودة ركزت في عملها على الأنظمة والقوانين التي تمس كافة أفراد الأسرة والمجتمع ككل, منتهجة في ذلك سياسة تكاملية تعاونية مع مختلف الجهات المعنية سواء حكومية أو أهلية أو خيرية لتحقيق رسالتها وأهدافها, كما حرصت على إطلاق المشاريع والمبادرات المرتبطة بالمجال الحقوقي والأسري, إلى جانب اهتمامها باعداد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى معالجة استكمال منظومة التشريعات واللوائح والإجراءات ذات الصلة بقضايا الأسرة والطلاق على وجه الخصوص.

سعود بن ثنيان: «سابك» تدعم «مودة» بنصف مليون ريال.. والهيئة تدرجها ضمن برنامج الأوقاف

وقالت: كان من ثمرات هذا النهج تبني الجهات المعنية العديد من مبادراتها كمبادرة بيت مودة للزيارة الأسرية وصندوق النفقة وتنظيم مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم ومشروع بينة للاستعلام عن المقبلين والمقبلات على الزواج بالتعاون مع وزارة العدل.

كما أشارت إلى أنهم حققوا إنجازا تاريخيا بافتتاح مكتبها مكتب مودة للمساندة الحقوقية في محكمة الأحوال الشخصية بمدينة الرياض كأول عمل حقوقي منظم للمرأة داخل المحاكم السعودية, والنية تتجه بإذن الله بافتتاح مكاتب مماثلة في عدد من المحاكم في مدن أخرى.

من جهته، أعلن سمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع عن دعم شركة سابك لجمعية مودة بنصف مليون ريال, وتبني الهيئة الملكية الجمعية وإدراجها ضمن الجمعيات المدعومة ببرنامج الأوقاف.

وقال: عني الدين الإسلامي بالأسرة وحرص على كل ما يحافظ على كيانها, وقد رعت الدولة الأسرة السعودية واحاطتها بالرعاية والاهتمام, وأكد النظام الأساسي في الحكم بالمملكة على أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي وأن الدولة تحرص على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها.

وأضاف سموه إلى أن الجميع مطالبون بتكثيف الجهود للتصدي بهذه الظاهرة وأقدر الجهود المباركة التي تبذلها جهات الاختصاص وفي مقدمتها وزارة العدل والشؤون الاجتماعية من خلال دعمها المادي والإرشادي للفئات المحتاجة, وكذلك مؤسسات المجتمع المدني كل بحسب إمكانياتها وطاقته.

من جهته، قال رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالرياض الشيخ القاضي حمد الزيد: منذ تأسيس هذه الجمعية حتى يومنا هذا تم التعاون مع مودة ومحكمة الأحوال الشخصية بالرياض وتم افتتاح مكاتب نسائية داخل أروقة المحكمة لها خصوصية تامة تستقبل النساء في مكاتب مستقلة تماما بشكل يومي, تقدم لهم الاستشارات القضائية والقانونية وتقوم هذه المكاتب بدراسة أوضاع المتقدمين لدعاوى الأحوال الشخصية المتنوعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

مشيراً إلى دور تلك المكاتب في إعداد ملخص لدراسة القضية والتوصيات حيالها, كما تقوم هذه المكاتب بإعداد صحائف للدعوى لا سيما للمحتاجات وكبيرات السن وذوي الاحتياجات الخاصة, كما تقوم هذه المواقع بمساعدة المتقدمات للدعاوى بإعداد اللوائح الاعتراضية والخطابات الموجهة للدوائر الحكومية كما تقوم هذه المكاتب بدور الصلح والمناصحة للزوجين قبل السير في فتح الدعوى.

وأبان أن جمعية مودة قد خدمت المحكمة في تولي تنفيذ أحكام الزيارة وتسليم المحضون لوالديه بصورة نموذجية بعيدة عن مراكز الشرطة وتحت إشراف متخصصين في المجال الاجتماعي والنفسي وتنفيذ أحكام رؤية المحضون بأحد والديه في بيئة تتحقق من خلالها أهداف التواصل العائلي والجوانب الكثيرة قامت بها هذه المكاتب.

بينما أضافت المدير التنفيذي للجمعية الدكتورة آمال الفريح أن الجمعية نجحت من خلال برنامجها الوطني الشامل لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج بالشراكة مع 12 جهة حكومية وبالتعاون مع مراكز خبرة عالمية ومحلية, وتقوم فلسفة البرنامج على تربية النشء على القيم الأخلاقية والأسرية عبر برنامج التربية الأخلاقية والذي تسعى الجمعية إلى تقديمه في مدارس التعليم العام, من مرحلة الروضة إلى المرحلة الثانوية, بالإضافة إلى عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية للشباب والفتيات في عمر الزواج.

وتابعت: لقد نجحت مودة في برنامجها الريادي المتميز برنامج مشورة في تأهيل نخبة من المستشارات والقانونيات الشرعيات عبر برنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية والذي تم من خلاله تأهيل 120 مستشارة حتى الآن لتقديم خدمات استشارية وقانونية وشرعية مجانية للمستفيدين من خدماتها، كما حاز البرنامج على ثقة المحاكم المختصة فأحالت المحاكم للجمعية عددا من القضايا لبحثها وتقديم تقارير وإفادات مفصلة عن حالة الوالدين والأسرة بما يعين القاضي على بناء الحكم القضائي وقد بلغت الحالات القضائية 24 إفادة من الجمعية

وقد أوكل عدد من القضاة تنفيذ أحكام الزيارة والرؤية لأطفال النزاع الأسري, وقد تم تنفيذ حتى الآن 44 حكما ما بين زيارة ورؤية وتنفيذ أحكام حضانة.

وكشفت د. الفريح عن مؤشرات الثقة في مودة من خلال استعراض خطاب وزير العدل السابق الدكتور محمد العيسى, وحصول الجمعية على جائزتين من جوائز الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز, وإلى مشاركة مودة في اعداد التقرير الوطني الخاص باتفاقية التمييز ضد المرأة, وتضمين جهود مودة ضمن صفحة من التقرير الوطني الذي قدمته السعودية أمام

مجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف والذي يشير إلى جهود جمعية مودة بتوعية المرأة السعودية بحقوقها، كما استعراض خطاب وزير الشؤون الاجتماعية السابق الدكتور يوسف العثيمين بتأيد مقترح مودة بإصدار معايير عامة بكفاءة جودة الأعمال الخيرية, وخطاب من المحكمة العامة بالرياض متضمن طلب المحكمة تولي مودة إعداد دراسة بشأن القضية المحالة بموجب الخطاب ورفع توصيات للقاضي بإنشاء الحكم القضائي العادل.
وقد شهد الحفل حضور صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن مساعد بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير حسام بن سعود بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن مساعد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب، والدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، والدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان.
وقد تم في ختام الحفل تكريم عدد من الشخصيات والجهات الداعمة للجمعية. بعد ذلك عقدت جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره الاجتماع الرابع لجمعيتها العمومية للاطلاع على ما تم تحقيقه في الدورة الأولى للمجلس، وانتخاب مجلس الإدارة للدورة الثانية.

اليوم

• الاجتماعي النسائي" يحتفي بيوم اليتيم العربي اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4048158

اليوم- الدمام
يحتفي مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بالمنطقة الشرقية ممثلا بقسم رعاية الأيتام بيوم اليتيم العربي مساء اليوم بحضور 450 أسرة حاضنة في ندوة بعنوان "نحو غدٍ مشرق".
الندوة التي تقام في القاعة الكبرى بالإدارة العامة للشؤون الاجتماعية في الدمام من الساعة الرابعة حتى التاسعة مساء تتضمن جلستين، الأولى تربوية اجتماعية، ويشارك فيها كل من: الدكتورة شيخه العودة المستشارة والمدربة المعتمدة والمشرفة التربوية المتقاعدة بورقة عمل بعنوان (الاستقرار الأسري وأثره على الأبناء)، فيما تشارك المدربة هدى الحزيم مديرة إدارة الابتعاث بإدارة التعليم في المنطقة الشرقية بورقة عمل تتحدث عن (أبناؤنا ووسائل التواصل الاجتماعي).
فيما تشتمل الجلسة الثانية على ورقة عمل لرئيسة قسم التثقيف الصحي بمستشفى الأمل للصحة النفسية ابتسام الدوسري، حول (الصحة النفسية)، وتتناول مديرة التدريب والتطوير بإدارة مكافحة المخدرات بالرياض نوال الزامل (عوامل الخطورة والحماية في الأسرة فيما يتعلق بمخاطر المخدرات)، فيما تتحدث رئيسة وحدة الأسر بفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمل الدار عن "حقوق الطفل في الإسلام" واتفاقية حقوق الطفل، ومبادرات المملكة العربية السعودية لتفعيل هذه الاتفاقية.
يذكر أن اللقاء يبدأ من الساعة الرابعة حتى التاسعة مساء، ويوفر استشارات نفسية وأسرية واجتماعية وصحية للأسر الحاضنة والأيتام على هامش الندوة بمشاركة الأخصائيات والمستشارات المتخصصات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الداخلية" تضيف "السجن" إلى "الغرامة" على مخالفي "الإقامة" في المرحلة الثانية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
غلظت وزارة الداخلية العقوبات على أصحاب المنشآت المخالفين لنظام الإقامة وكذلك العمال، بإضافة السجن المتدرج في المدة. ويتزامن ذلك مع قرب انطلاق المرحلة الثانية من حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة بعد زهاء شهر. فيما كانت العقوبات المعمول بها سابقاً تكتفي بالغرامات المتدرجة في القيمة. إلا أن الوزارة قررت المزج بين السجن والغرامة، وتزدادان مع تكرار المخالفة. ونجحت المرحلة الأولى من الحملة التي طبقت على مدار نحو عام، في تصحيح أوضاع نحو خمسة ملايين عامل. فيما تم ترحيل نحو مليون عامل مخالف.
ودعت وزارة الداخلية جميع المنشآت التي لديها عمالة مخالفة إلى المسارعة بتصحيح أوضاعها، لتلافي التعرض للعقوبات التي تشمل العامل وصاحب المنشأة، وحتى مكاتب الخدمات في حال التأخير في إنجاز المعاملات. وأكد مصدر في الوزارة لـ «الحياة»، التنسيق مع وزارتي العمل والتجارة بشأن الكشف عن التستر، لافتاً إلى «إقرار عقوبات جديدة، تتدرج مع تكرار المخالفة، منها السجن إضافة إلى الغرامات المالية».
وذكر أنه «في حال تشغيل متسلل أو إيوائه أو التستر عليه وتشغيله، أو إذا كان المخالف من الوافدين المقيمين في المملكة، فيعاقب بغرامة قدرها عشرة آلاف ريال والسجن شهراً، مع إنهاء إقامته وترحيله عن المملكة، فيما كانت العقوبة في السابق مقتصرة على الغرامة المالية. وإذا كان المخالف مواطناً فيعاقب في المرة الأولى بغرامة عشرة آلاف ريال والسجن أسبوعين، وفي المرة الثانية بغرامة 20 ألفاً والسجن شهراً، وفي الثالثة بغرامة بـ50 ألفاً والسجن ثلاثة أشهر».
ولم تقتصر العقوبات على العمال والمشغلين، إذ شملت مكاتب الخدمات التي تؤخر المعاملات وتعطل المراجعين، أو تحاول إنهاء المعاملات بطريقة غير نظامية، أو التعامل مع الوافد وليس صاحب العمل، أو مخالفته لأنظمة والتعليمات بتشغيل وافدين في المكاتب لديهم، أو قبول طلبات غير موقعة من أصحاب العمل، أو من طريق غير المفوضين بالتوقيع عنهم، أو غير مكتملة التواقيع والتصاديق المطلوبة عليها، أو تجاوز الأعمال المصرح بالتعقيب فيها، وعلى الأخص تعقيب طلبات استخراج جواز السفر السعودي، أو طلبات الحصول على إقامة لمن قدم بتأشيرة دخول لغرض غير العمل، مع عدم الإخلال بأية عقوبات منصوص عليها في الأنظمة مثل نظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة وأنظمة الجوازات والإقامة، في المرة الأولى يُوجه إنذارٌ لمكتب الخدمات العامة بخطاب رسمي من مدير إدارة الجوازات التي يراجعها المعقب، إذا كانت المخالفة لا تستدعي أكثر من ذلك. أما إذا تكررت المخالفة، أو كانت كبيرة فيرفع لوزارة التجارة بصفتها الجهة المختصة بإصدار التصاريح لمكاتب الخدمات العامة، مع اقتراح العقوبة المناسبة والمتمثلة في الإيقاف لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام، أو الشطب النهائي بحسب تكرار المخالفة وحجمها».
وأوضح المصدر لـ «الحياة»، أن دهم الشقق السكنية التي تحوّلت إلى مكاتب ومؤسسات «لا يتم إلا بموافقة من إمارة المنطقة، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية»، مؤكداً أنه «لن يكون هناك تأخير في طلب الجهة المعنية مثل وزارة العمل، وسيتم التجاوب معهم فوراً».
وشهدت مديريات جوازات في عدد من المناطق صباح أمس توافد مراجعين، بشأن بدء تصحيح الأوضاع قبل انتهاء المهلة لبدء الحملة، وهي شهر، إذ يتمكن من خلالها المخالف التقدم لإنهاء مخالفاته وتصحيح وضعه بالتنسيق مع الكفلاء، بحسب ما أكدته مديريات الجوازات في حملتها الأولى.

بعد جدل "النون".. "الشورى" يقر "زياً ساتراً" على المذيعات العاملات في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

فيما خرج نظام الإعلام المرئي والمسموع من عنق الزجاجة في مجلس الشورى أمس بعد الجدل الذي أحدثته الفقرة «نون»، التي تنص على إلزام جميع مذيعات القنوات العاملة في السعودية بزيّ ساتر، وفق لائحة تحدد درجة الستر لاحقاً، أكد رئيس اللجنة الإعلامية في المجلس الدكتور أحمد الزيلعي لـ«الحياة»، أنه في حال إقرار مجلس الوزراء للقرار سيكون لهيئة الإعلام سلطة على مذيعات يعملن في قنوات موجودة على الأراضي السعودية. واستغل الدكتور إبراهيم أبوعباة، وهو أحد معدّي النظام، في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، الفرصة لمهاجمة الديبلوماسية السعودية منال رضوان لظهورها من دون حجاب في محفل دولي، مشيداً في الوقت ذاته بحجاب المذيعات الإيرانيات - تلميحاً من دون تصريح، مؤكداً تلقّيه تساؤلات واستفسارات من المسلمين في أنحاء العالم، ما دعاه إلى التحدث بلسان المجتمع السعودي بالإنابة، وأنه يؤيد ما طرح تحت القبة من حديث حول الاستهجان لزي المذيعات في القنوات السعودية - طبقاً لرأيه. وعبّر أبوعباة عن الإحراج الشديد الذي تسببه تساؤلات المسلمين خارج المملكة، عندما تتم المقارنة بوسائل إعلام إقليمية لا تخرج المرأة فيها إلا متحجبة، مضيفاً: «نلام كثيراً في خارج المملكة، لماذا نرى قنوات السعودية تخرج المرأة فيها غير ملتزمة بالحجاب، وفي تلك القنوات المحسوبة على تلك الدولة تكون المرأة مجبرة على الظهور بالحجاب الكامل». ولم تكن المداخلات المعارضة لطرح أبوعباة ذات كعب عالٍ في الجلسة، واقتصرت على العضوين القانونيين الدكتور فهد العنزي وسعود الشمري - المعارض للفقرة نون، إذ اعترض العنزي على نص نظامي في القانون يطالب عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى تُفرض على المخالف، وهذا – بحسب رأيه يخالف أبسط حقوق الإنسان ومفاهيم العدالة، إذ إن القوانين توجب عدم فرض أكثر من عقوبة على جريمة واحدة. فيما رأى سعود الشمري أن اللجنة الإعلامية في المجلس استبدلت مفردة الزي الوطني بعبارات ومعايير جديدة تحدد الستر، وأنه تدخل مباشر في عمل وسائل الإعلام التي تعمل وفق سياسات محددة، للوصول إلى التأثير في أكبر عدد من المشاهدين، ولا يمكن تحديد درجات السَّتر من أية جهة. من جهته، أوضح رئيس اللجنة الإعلامية الجديد الدكتور أحمد الزيلعي في حديث لـ«الحياة» أنه وسطي، ولا علاقة له مباشرة بإعداد الفقرة «نون»، الخاصة بإلزام مذيعات القنوات المرخص لها في السعودية بالزي المحتشم، منوهاً بأن إعداد المقترح تم قبل أن يتسلّم رئاسة اللجنة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وقال إن دوره شخصياً تمثل بالتصحيح اللغوي، إضافة إلى أن التوصية كما وردت من مقدمتها الدكتورة نورة العدوان كانت موجهة للتلفزيون السعودي، مضيفاً: «العضوان زينب أبوطالب وإبراهيم أبوعباة هما من تبنّاها وأعدا دراستها، لتصبح عهدة في ذمة اللجنة التي توليتُ رئاستها». لافتاً إلى أن إقرار هذا النظام يعني منح هيئة الإعلام المرئي والمسموع سلطة نافذة على جميع استوديوات القنوات الموجود في المملكة، لفرض الزي الذي تحدده على مذيعاتها، مشيراً إلى أن التطبيق على أرض الواقع لا يصبح نافذاً إلا بعد موافقة هيئة الخبراء -الذراع التشريعي لمجلس الوزراء، وقد لا تتم الموافقة عليه. وكان رد الزيلعي بصفته رئيس اللجنة ديبلوماسياً، حاول فيه إرضاء جميع التيارات المختلفة حول الفقرة «نون»، موضحاً أنهم فكروا بروية لصياغة مقبولة للجميع تخدم المصلحة العامة، وقال: «وردتني قصاصات كثيرة حين مناقشة التوصية في الجلسة السابقة، منها ما يطالب بحذف الزي الوطني، واستبداله ووصفه بالساتر المحتشم، ومنها ما يطالب بأن تحال إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون». ورد الزيلعي على زميله سعود الشمري لتوضيح مصطلحات درجات الستر في الإعلام قائلاً: «هي معروفة في أوساط الإعلاميين، وهناك تصنيف لها»، وضرب مثالاً بالشروط المفروضة على صور السعوديات عند إصدار جوازات السفر.

لطيفة الشعلان لـ«الحياة»: اللجنة الإعلامية تفرض قيوداً

< «كان الأولى باللجنة الإعلامية تفكيك بعض هذه التقييدات التي تجاوزها الزمن، عوضاً عن إضافة المزيد لها»، هكذا بدأت عضوة مجلس الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان تعليقها لـ«الحياة» على إقرار المجلس الفقرة «نون» في نظام

الإعلام المرئي والمسموع - الخاصة بإلزام المذيعات بالحجاب، معربة عن استغرابها اهتمام الشورى بزي المذيعة وإغفال تفاصيل مهمة وحيوية في مشروع النظام في ظل تحديات إعلامية كبيرة تواجه المملكة أخطرها إعلام تنظيم «داعش». وأكدت الشعلان أن النظام بمجمله ضعيف، وأن بعض الأعضاء انشغلوا بالزي عن بقية المواد، حين مناقشته الشهر الماضي، مضيفة: «هذا النقاش حول هذا الأمر الهامشي جرّ الأعضاء حينها بعيداً عن نقاش صُلب النظام وجوهره، الذي يعاني ثقوباً ومكامن ضعف بلا حصر، فيما انحصر النقاش في مرحلة الرد أمس على فقرتي التعديل». واستغربت الشعلان كيف يمكن في عصر صناعة الإعلام المؤثر العابر للقارات والإعلام الدعائي، أن تواجه المملكة تحديات هائلة في الإعلام المعادي، المنطلق من مؤسسات ودول يسوؤها دور المملكة المحوري والمؤثر في منظومة الاعتدال السياسي في المنطقة. وأشارت الشعلان إلى أن مواجهة إعلام تنظيم «داعش» يعتبر تحدياً للمجتمع دولة وأفراداً، إذ بدأ هذا الإعلام يقتحم باحترافية عالية الفضاء الكوني بدعاية إرهابية متوحشة، هدفها التأثير، وتجنيد المزيد من السعوديين، في الوقت ذاته تواجه المملكة مخاطر إعلام معادٍ ذي صبغة عقائدية طائفية، ينطلق من منظمات ودول لا تضمر خيراً للمملكة حكومة وشعباً – بحسب تعبيرها. ولفتت إلى أن مشروع الإعلام المرئي والمسموع بشكله الحالي نجح بصعوبة بالغة، فلم يقف بينه وبين السقوط سوى خسارة صوت واحد فقط من أصوات الأعضاء، وهو ما اعتبرته دليلاً على التحدي الذي واجهته اللجنة في إقناع المجلس بتعديلاتها المقيدة، إضافة إلى أن النظام أصلاً يحوي كثيراً من التقييد والتقنين للمحتوى الإعلامي، ويقيد الممارسة الإعلامية بشكل لا يتلاءم مع الإعلام المعاصر. وذكرت الدكتورة الشعلان عدداً من ملاحظات وتحفظات بعض الأعضاء القانونيين على تعديلات اللجنة الإعلامية، والتي عادت مجدداً بالقيود ذاتها الواردة في النظام وزادت فيها، مضيفةً: «لم تُجرِ تعديلات جوهرية على النظام بما يجعله متناسباً مع روح العصر، وكأن بعضنا في المجلس في حال انفصال مروّع عن الواقع».

الحياة AL HAYAT

ارتفاع عدد المحاميات المرخص لهن إلى42

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
كشفت مصادر عدلية لـ«الحياة» عن رفع وزارة العدل عدد تراخيص ممارسة مهنة المحاماة الممنوحة للمحاميات إلى 42 ترخيصاً من إجمالي 2744 محامياً مرخصاً لهم حتى نهاية العام الماضي، مشيرة إلى منح الوزارة 196 ترخيصاً للمحاميات المتدربات أخيراً.
ويأتي الترخيص لـ 42 محامية بعدما بدأت وزارة العدل السعودية في منح القانونيات السعوديات تراخيص لممارسة المهنة، إذ بدأت قبل نحو العام ونصف العام في الترخيص لهن، ومنحت أربع محاميات أولى التراخيص. وأفادت المصادر بأن الإجراءات التي تطبق في حق المحامي تطبق في حق المحامية - كما ورد في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، مؤكدة سعي الوزارة لتسهيل بعض الخدمات والإجراءات على المحاميات لتفعيل دورهن الحقوقي بالشكل المطلوب.
من جهتها، أوضحت المحامية بيان زهران، التي كانت من أوائل الحاصلات على الترخيص، في حديثها لـ«الحياة»، أنها وزميلاتها الحاصلات على تراخيص يأملن في السماح لهن بتدريب خريجات القانون في الوقت الذي يتطلب النظام مرور خمس سنوات لحصول المحامية، أو المحامي على رخصة ممارسة المهنة، مضيفة: «وهذا ما يصعب تحقيقه حالياً لحداثة منح المرأة المحامية رخصة ممارسة المهنة، في مقابل حاجة العديد من خريجات القانون للتدريب في مكاتب محاميات لأسباب مهنية واجتماعية.
في حين يشغل هاجس المحامية إيمان المعطش التي كانت من بين الحاصلات على رخصة ممارسة مهنة المحاماة أخيراً، عدم تطبيق الإجراءات التي تصدر في محاكم المدن الصغرى ما يعرضها لتعطيل قضاياها.
وتتفق زهران والمعطش على ضرورة حاجتهن بوصفهن محاميات لوجود هيئة للمحاماة، حتى يناقشن متطلباتهن مع زملائهن المحامين.

يذكر أن النظام الخاص بممارسة المحامين يشترط في المادة الثالثة أن اسم المحامي أو المحامية مقيد في جدول المحامين الممارسين، إذ يتطلب في من يقيد اسمه بهذا الجدول أن يكون سعودي الجنسية، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقاً لما تقضي به الاتفاقات بين المملكة وغيرها من الدول، وأن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس بتخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة، أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية.

وكذلك أن تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وتخفض هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أياً منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص ذاته.

«مجلس القضاء» يطرح 13 ملفاً .. اليوم

< يطرح المجلس الأعلى للقضاء اليوم (الأربعاء) 13 ملفاً قضائياً لمناقشته، في أول اجتماعاته بقيادة رئيسه الجديد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني.

ويُنتظر أن يطّلع المجلس على دراسة تنازع الاختصاص بين بعض محاكم منطقة جازان في نظر قضايا القرى والهجر المتنازع عليها، ودراسة مشروع اللائحة الداخلية للمجلس، ودراسة نتائج اللجنة المشكلة للنظر في حاجة المحاكم لافتتاح دوائر قضائية جديدة لما تقتضيه مصلحة العمل، والنظر في ما ورد للمجلس بشأن ما انتهت إليه دراسة مشروع تعديل قواعد وصلاحيات رؤساء المحاكم، ودراسة اقتراح إنشاء دوائر للأوقاف في منطقة عسير ومنطقة جازان، مع الاطلاع على نتائج دراسة موضوع انتظام العمل بالدوائر الإنهائية التي تم افتتاحها.

وكذلك الاطلاع على محضر نتائج الوقوف على محاكم منطقة نجران، الاطلاع على التقرير السنوي لإدارة القضايا، والنظر في الخطة السنوية التكميلية للتفتيش القضائي على أعمال القضاة لعام 1435هـ، والنظر في افتتاح دوائر قضائية في بعض المحاكم، مع النظر في اعتماد حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى، والنظر في اعتماد حركة توجيه القضاة المعينين حديثاً، أيضاً تعيين رؤساء ومساعدين لبعض المحاكم، إضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.

من جهته، أوضح الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان النشوان أن محاور جدول أعمال المجلس تأتي في إطار التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، إلى جانب الدراسات، والترقيات وتقارير الكفاية للقضاة، والشؤون الوظيفية للقضاة من الترقية والنقل والتعيين وغيرها.

"الخدمات الطبية" بالقوات المسلحة تستهدف الاعتماد الدولي.. ببنية تحتية راكزة

د. نورة النويصر لـ"الرياض": ٨٠٪ من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022880

الرياض - محمد الحيدر

أكدت مديرة تطوير الجودة وسلامة المرضى في إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة، الدكتورة نورة النويصر، أن الإدارة سعت إلى "الاعتماد الدولي" لكونه وسيلة منّظمة لبناء المهارات والمتطلبات للرعاية الصحية التي تضمن جودة الخدمات للمرضى، ولذلك التزمت "الخدمات الطبية" بالمضي بإصرار وعزيمة إلى هذا الهدف، وذلك من خلال خلق

بنية تحتية لتطوير الجودة وسلامة المرضى تؤدي إلى حصول منشآتها الطبية والصحية على شهادة اعتماد اللجنة الدولية المشتركة لمعايير الجودة وسلامة المرضى (JCI).
وقالت د. النويصر إن الإدارة تزرع منذ ست سنوات توجهها القائم على الرعاية المرتكزة على المريض وسلامته، ونشر هذه المفهوم في المنشآت، وقد وبدأت برامج تعليمية وتدريبية لإيجاد طواقم مؤهلة في مستشفيات القوات المسلحة، وأشارت إلى وجود برنامج دبلوم تدريبي بالتعاون بين اللجنة المشتركة الدولية مع كلية الأمير سلطان الصحية العسكرية، وقد تم تخريج دفعتين والثالثة في الطريق.
ولفتت إلى أن نهج الإدارة العامة للخدمات الطبية هو تعميق ثقافة الجودة وسلامة المرضى وترسيخها بين المنسوبين والكوادر العاملة، وأوضحت أن الخطط تمضي في الاتجاه الصحيح، "فقد حددنا عام 2015 بداية القطاف، والآن فعلاً بدأ القطاف حيث حصلت 4 منشآت على الاعتماد في برامج مختلفة، وهناك 3 منشآت أخرى لهذا العام نأمل أن تحصل على شهادة (JCI) الدولية".
وأكدت أن الهدف ليس فقط مجرد الحصول على الاعتماد، ولكن استمرار العمل للمحافظة على مستوى معايير الاعتماد والتطور المستمر، مشيرة إلى ما أكده المدير العام لإدارة الخدمات الطبية في القوات المسلحة، اللواء الدكتور سليمان المالك: "الهدف هو استمرار مستوى الجودة وتطورها إلى الحصول على الاعتماد".
وفي إجابتها لسؤال "الرياض" عن مدى تأثير الاعتماد الدولي في الأخطاء الطبية، قالت د. النويصر: لقد ثبت من خلال الدراسات، حتى في المنشآت الصحية الدولية، أن ٨٠ % من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة"، واستطردت موضحة أن الجودة معنية بتصحيح الأنظمة، بوضع خطوات تمنع حدوث الخطأ، مؤكدة أن دراسة إجراءات العمل ومعرفة الخلل يمنع حدوث الخطأ، وبأن الخطوات التي تتخذها الإدارة العام للخدمات الطبية في هذا المجال من شأنها أن تجعل الخطأ الطبي نادر الحدوث.. بإذن الله.

ثقافة حقوق المرضى تجوب الوطن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن السيالي - جدة
ينطلق قريبًا برنامج التطوع لحقوق المرضى في جميع المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، حيث سيعنى بتعريف المرضى بحقوقهم.
ووفقًا لمدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة جدة، الدكتور معتوق شيخون، فسيتم تدريب المتطوعين قبل انخراطهم في الأعمال التطوعية، وسيشاركون في الأيام العالمية مع وزارة الصحة في التعريف بحقوق المرضى وسيحصلون على شهادة من وزارة الصحة.
وأشار الدكتور شيخون إلى أنه تم اعتماد خطة تدريب لمنسوبي وزارة الصحة وتعلمهم حقوق المرضى وكيفية التعامل معهم وستكون الدورات مقدمة لجميع العاملين، ملمحًا إلى أن التقدم للمشاركة في البرنامج سيكون من خلال الموقع الإلكتروني.
وعن المرضى الذين يخالفون الأنظمة والقوانين ويطالبون بحقوق ليست لهم قال: «هذه الفئة قليلة جدًا ويجب علينا أن نحتويها ونتفهم وضعها الصحي فالمريض له حق»، لافتًا إلى أنهم بدأوا في تدريب موظفي الصفوف الأمامية على هذا الأمر لامتصاص غضب هذا المريض.
وحجز الطفل قصي البالغ من العمر 13 المركز الأول في التسجيل في البرنامج، اسمه كأول متطوع في البرنامج.
جاء ذلك خلال تدشين الدكتور شيخون قسم حقوق وعلاقات المرضى في إدارة الصحة العامة في جدة لليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى في مركز صحي حي السليمانية.

"الديات".. تجارة رائجة بـ"رقاب العباد"

أشعلها الوسطاء.. ودخل فيها الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

مشاري الكرشمي وعلي العيسى - الرياض

«الدية».. حق مشروع لولي الدم، وهو الذي بيده أن يعفو ويصفح دون مقابل، وهي حق له شرعه الله سبحانه وتعالى، ولكن في زمننا الحاضر أصبحت تجارة رائجة، حتى أنها وصلت إلى أرقام فلكية يصعب على أهل الجاني جمعها في كثير من الأحيان.

وبالرغم من تحديدها بمبلغ 500 ألف ريال إلا أن الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات والجاهلية دخلت على الطريق لنرى الدية تصل إلى 30 مليون ريال، وسيارات وأراضٍ وعقارات.. ورأينا التجمعات والمزايدات ورأينا الكلمات والخطب والمدح والسب والذم.. وما زاد الأمر تعقيدًا دخول وسطاء بعضهم يقوم بإشعال نار الفتيل، ويكونون السبب من خلال جعل حصة لهم حتى تحولت الديات إلى تجارة رائجة بـ»رقاب العباد».

في البداية قال الداعية الإسلامي المعروف والباحث الأسري الشيخ خلوفة الأحمري: إن الله جل في علاه قد شرع القصاص حياة للناس واستمرارًا للأمن وقطعًا للفوضى وإرساءً للقانون وبعدًا عن الثارات والحروب والعصبيات قال سبحانه (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) ويحصل في حياة الناس القتل بأنواعه العمد وشبه العمد وغيره.

وأشار إلى أن الشارع الحكيم يضع من الشرع ما يسير حياة الناس، ويؤدي بهم إلى بر الأمان فقد شرع سبحانه الدية تدفع عندما يقدم أحد على قتل أحد بأي صورة فالدية فيها تطييب لأنفس مكلومة، وهي من جانب آخر غرامة كبيرة على من أزهق نفسًا بغير حق، وقد تم تقنين الدية قديما بمئة من الإبل ثم وضع الآن مكانها 3 ملايين ريال ولا بأس بأن يطلب صاحب الدم زيادة على هذا في حدود، في وجهة نظري مليون ريال لا بأس.. لكن ما الذي حصل؟ حيث دخل الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات والجاهلية على الطريق فرأينا الدية تصل الى 50 مليونًا وسيارات وأراضٍ وعقارات ورأينا التجمعات والمزايدات ورأينا الكلمات والخطب والمدح والسب والذم والرايات السود والرايات البيض ورأينا أمورًا كان كثير منها في زمن الجاهلية فلما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أزالها ونهى عنها.

إرغام على التنازل

وتابع: شاهدنا الناس والأعيان يتوافدون على أصحاب الدم يرغمونهم إرغامًا على التنازل عن هذا القاتل المجرم وتحول المجني عليه وأسرته وقبيلته وأعيانه إلى متهمين وغير أكفاء وأصحاب وجه أسود وما يقدرون الرجال وشوهت صورتهم وقدرهم، وأصبح أولياء الدم أمام إغراء الملايين والجيوب وأصبح البعض ينظر إلى هذه الدية على أنها فرصة للثراء والتجارة، وأصبح القتلة يسرحون ويمرحون، وبدأ المتهورون لا يبالون بدماء الناس وأرواحهم لأن خلفهم قائمة كبيرة من المهايطين الكذابين ومن هنا فقد حرم جمع من أهل العلم هذه التجمعات وما يدور فيها وحرموا دفع الزكاة لهم والمشاركة في مثل هذه الديات إلا بحدود المعقول.. وأضاف: إن هناك إشكالًا كبيرًا، وهو تدخل بعض التجار والوجهاء في دفع الملايين مما يزيد تفاقم الإشكال.

واقترح سن وفرض قانون من قبل وزارة الداخلية بمنع جمع هذه الأموال، التي يذهب نصفها للسماسرة والوسطاء والمزايدين وأن يقصر الأمر على مبلغ محدد فإما أن يأخذه ولي الدم وإلا القصاص، حكم الله وشرعه، ولكم انطفأت كثير من الفتن لأن حكم الله قام وطبق.. وهو الخير والأمان والسعادة والحياة.. ودعا إلى أن تشكل في كل إمارة لجنة تختص بالفصل في هذه القضايا بصفة ودية خاصة.

مبالغ خيالية

ومن جهة أخرى قال الباحث الاجتماعي الدكتور صالح بن سعد: لو نظرنا إلى هذه المبالغ الخيالية، التي تطلب من ذوي أهل الدم للتنازل أو الصلح في مجتمعنا السعودي نجد أنها لا ترتبط باستغلال الجانب الشرعي في دية قتل الخطأ أو الدية المغلظة، كما يعتقد ذلك البعض. بل إنها نتاج أحد التغيرات، التي صاحبت المجتمع فترة الطفرة في التسعينيات الهجرية ولازمتها وسائل الإعلام الحديثة وتبعتها وسائل التقنية الجديدة، التي ساعدت في لحمة المجتمع، فأصبح يعيش شعلة من التفاعل مع بعضه البعض وزادت اللحمة بين افراده نتيجة سعة اطلاعه على إحداث مجتمعه عبر هذه الوسائل المتقدمة، التي تنقل معاناة ومناشدة أقارب وذوي المحكوم عليهم بالقصاص في المجتمع بشكل سريع.
وأضاف: إن ذلك ساعد في ظهور لجان الصلح والوجاهة الشخصية والجماعية، التي باتت تتدخل لمناشدة ذوي المحكوم عليهم بالقصاص عبر وسائل الإعلام المتنوعة لتبادر هذه اللجان في الصلح من منطلق شرعي لوجه الله تعالى، وباتت هذه اللجان والوجاهة تحقق نماذج وشواهد فاعلة في العفو والصلح يضرب بها المثل إلى يومنا هذا.
وأكد أن طريقة هذه اللجان تغيرت مع التغيير السريع، الذي صاحب المجتمع وارتفاعاته المادية في ظل رفض بعض أهل الدم قبول الصلح أو الوجاهة وطلب الحكم الشرعي، الذي يكفل لهم حقهم في مثل هذه القضايا لترتاح الأنفس وتهدأ من تنفيذ الحكم الشرعي، فتغيرت طريقة اللجان والوجاهة، وذوي المحكوم عليهم في عرض الشيكات المفتوحة والأموال الطائلة لعتق رقبة المحكوم عليه بالقصاص رغبة في إحياء النفس والأجر وسعيا لقضاء ديون المقتول والصرف على أسرته وبناء المساجد له والتصدق وفعل الخير عنه مع بيانهم لفضل العفو وأجره عند الله.. فارتفعت مبالغ الديات في المجتمع فصاحبت بذلك الارتفاعات المادية الأخرى، التي حدثت في المجتمع والشواهد على ذلك كثيرة.
وأضاف: إن المبالغة في ارتفاع مبالغ الديات ووصولها للملايين ظاهرة طبيعية مقارنة مع غيرها من الارتفاعات، التي تحدث في المجتمع لتتناسب مع ثروته، وهي الآن أصبحت سمة متعارفا عليها عند بعض ذوي أهل الدم دون تدخل من لجان أو وجاهة نتيجة مقارنة أنفسهم بغيرهم ممن دفع لهم مبالغ طائلة في هذا الجانب لوضعها في أعمال الخير وقضاء الديون والصرف منها على ذوي المقتول، ولا تعتبر المبالغة شرطًا تعجيزيًا حتى يتم تنفيذ الحكم، كما يعتقد ذلك البعض.

ورشة لتهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسري

مجلس القضاء يناقش تعديل صلاحيات رؤساء المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150218/Con20150218753815.htm

عبدالله الداني (جدة) سعود الخزيم (الرياض)
يناقش المجلس الأعلى للقضاء، في اجتماعه الثالث عشر صباح اليوم الأربعاء، برئاسة رئيسه المكلف الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، دراسة مشروع تعديل قواعد وصلاحيات رؤساء المحاكم، ومشروع اللائحة الداخلية للمجلس، وموضوع تنازع الاختصاص بين بعض محاكم منطقة جازان في نظر قضايا القرى والهجر المتنازع عليها.
كما يناقش المجلس دراسة ما انتهت إليه اللجنة المشكلة للنظر في احتياج المحاكم لافتتاح دوائر قضائية جديدة لما تقتضيه مصلحة العمل، ودراسة اقتراح إنشاء دوائر للأوقاف في منطقتي عسير وجازان.
ويطلع المجلس ـ وفق أمينه العام ومتحدثه الرسمي الشيخ سلمان بن محمد النشوان ـ على ما تم بشأن دراسة موضوع انتظام العمل بالدوائر الإنهائية التي تم افتتاحها، ويطلع على محضر نتائج الوقوف على محاكم نجران، والتقرير السنوي لإدارة القضايا، وينظر في الخطة السنوية التكميلية للتفتيش القضائي على أعمال القضاة لعام 1435هـ، افتتاح دوائر قضائية في بعض المحاكم، اعتماد حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى، النظر في اعتماد حركة توجيه القضاة المعينين حديثا، وتعيين رؤساء ومساعدين لبعض المحاكم.

من جهة ثانية، نظمت وزارة العدل أمس برعاية الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل، ورشة عمل لأصحاب الفضيلة قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية تحت عنوان (العنف الأسري.. مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه).
وتناولت الورشة التي أقامتها الإدارة العامة لتدريب القضاة بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية، في كل من مكة المكرمة وجدة بمشاركة 40 قاضيا، مفهوم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية وموقف الشريعة السمحة منه، حيث استعرض المحاضرون وعلى مدى ثلاثة أيام عددا من الصور الواقعية عن العنف الأسري وموقف الإسلام منه، وأسبابه، مع الاطلاع على النظريات المفسرة له وتأويلاته النفسية والسيكولوجية وكيفية التعامل معها.
ويأتي تدريب القضاة بوزارة العدل متزامنا مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدراسة موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملاءمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصا في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

مدارس ترفض استقبال طلاب مصابين بالإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150218/Con20150218753823.htm

محمد النغيص (الرياض)
كشفت الدكتورة سناء فلمبان مديرة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والمشرفة على قسم المناعة بوزارة الصحة، أن وزارة الصحة نقلت طلابا مصابين بالإيدز لمواقع تعليمية ملائمة لهم، بعد أن رفضت بعض المدارس استقبالهم أو رفض بعض أولياء أمور الطلاب الدراسة معهم في هذه المدارس.
وبينت وزارة الصحة عبر موقعها الإلكتروني أن عدد الحالات المكتشفة من مرض نقص المناعة خلال عامي 2012م و2013م وصلت إلى 22136 حالة، وبلغت في عام 2012م 20539 حالة منها 5890 لسعوديين و14649 مقيمين، وفي عام 2013م 1777 حالة منها 542 من السعوديين و1235 من المقيمين بارتفاع 26 في المائة.
وبلغت نسبة الحالات المكتشفة في المستشفيات 96%، و3% بسبب استخدام أدوات الحلاقة لأشخاص آخرين أو أدوات ملوثة من إبر وغيرها و1% بسبب نقل دم خاطئ من مريض لآخر.
وأوضحت الدكتورة سناء فلمبان، أن المرأة الحامل عند اكتشاف المرض فيها بشكل مبكر قبل الحمل أو خلال الثلاثة الأشهر الأولى من الحمل مع إعطائها العلاج الطبي اللازم والجلسات المناسبة، لا تنجب أطفالا مصابين بمرض نقص المناعة، ووضعهم يكون سليما بحسب الدراسات التي أجرتها الوزارة، حيث يتم إنزال نسبة الفيروس في الدم إلى 0% ويحافظ على مستوى الخلايا المناعية مع تقديم العلاج اللازم للطفل لمدة ستة أسابيع والأم بعد الولادة ويمنع رضاعتها الطبيعية للطفل خوفا من نقل المرض له.

الحياة
AL HAYAT

رسالة إلى متقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

هيفاء صفوق

الحياة مراحل، ولكل مرحلة جمالها وإيجابياتها وسلبياتها، لكن المهم كيف يستفيد ويتمتع الفرد في كل مرحلة في حياته؟ يبدأ الفرد بعد التخرج بحماسة وقوة وتطلعات إلى المستقبل، فيضرب الأرض سعياً وجهداً لإثبات هويته ووجوده، وتحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية، وقيامه بأدواره المطلوبة على الصعيد الشخصي والعائلي والمجتمعي، هذه سمة البشرية على رغم الاختلافات في الطريقة والأسلوب، لكن المضمون واحد في إثبات وجوده الإنساني، والنضج المعرفي، والاستقرار المادي.

يعيش الفرد حياةً مزدحمة من الأعمال والأفعال، العلاقات الإنسانية، العلاقات المهنية، تأخذ الكثير من الوقت والعمر، حتى يصل إلى مرحلة يُتمُّ فيها إنجازاته وبصمته في الحياة، ويُكمل أدواره السابقة برضا تام، كفَّى ووفَّى، هنا يبدأ مرحلة جديدة تختلف عن السابق، فيها التحديات ليست بسيطة، ولاسيما عندما يعتاد الفرد على العمل والانشغال لفترات طويلة، في هذه المرحلة تبدأ الأمور والأشياء والمواقف والعلاقات تتقلص وتتضح الرؤية إلى الحياة بصورها الأكثر واقعية، حينما يتجرد الإنسان من كل هذه المعطيات، سيجد نفسه واقفاً وحيداً عارياً تماماً من كل ذلك، دراسة وتعليم، عمل وجهد، علاقات مهنية، علاقات مصالح، وصداقات مرحلية.

في عز هذه الظروف يوجد للمتقاعد خياران يستطيع الخوض فيهما متى ما رغب في ذلك وبإرادته، الخيار الأول: أن يبدأ المرحلة الجديدة بإيجابية مفعمة بالحب إلى الحياة، وهنا يأتي دور التأهيل النفسي قبل هذه المرحلة، وقبل الخوض في سن التقاعد، يبدأ في التفكير، ماذا سيفعل بعد ذلك؟ كيف يرتب حياته؟ سواءً ترتيباً مادياً أم معنوياً، والأهم في ذلك وضعه النفسي ومدى تقبل هذه المرحلة بروح متفائلة راضية وواثقة بأن القادم أجمل، وأن كل مرحلة في الحياة لها إيجابياتها.

هنا يتشكل لديه شعور طيب ورضا مسبق، حتى إذا جاء وقت التقاعد لا يكون تأثيره سلبياً، وإن وجد سيكون طبيعياً لأي تغير يتعرض له الفرد، التهيئة النفسية مهمة جداً؛ لأنه لن يفاجئ أو يصطدم بطول الوقت أو الفراغ؛ لأنه مسبقاً قد رتَّب أوراقه وأعماله ووقته، كيف يمضيه لو بقدر بسيط؟ فلن يشعر هنا بالوحدة، وإن شعر بها ستكون فترة بسيطة، سيعوض باجتماعاته العائلية وبالأحفاد والصداقات التي مازالت مستمرة معه، أو بدخول ناد رياضي أو ممارسة المشي، أو نادٍ ثقافي يساعد الآخرين في بث تجاربه وثقافته الطويلة، أو الاستمتاع بالقراءة وتخصيص وقت لها مما يزيده ثراء ومعرفة، المهم بأن يشعر بأنه مازال يتنفس الحياة ويتنفس المعلومة يحاور بها ويناقش فيها، الأصدقاء أو الأبناء أو الأحفاد، أو يستطيع أن يمارس أعمالاً بسيطة تناسب عمره الحالي وبحسب قدراته، الهدف الأساسي للمتقاعد كيف ينظر إلى نفسه ووضعه الجديد، إن شاهده بإيجابية فستكون حياته جيدة ومليئة، ينظر إلى جوهره بأن له دوراً إنسانياً عظيماً يساعد نفسه ويساندها قبل أن يطلب من الآخرين المساعدة، هذا يجعله لا يصدم بكل جديد.

الخيار الثاني للمتقاعد هو: الوقوع في الفخ، فخ السلبية والنظرة المحبطة وكأن دوره في الحياة ولَّى وانتهى، يعاني من ذلك كل من لم يستعد نفسياً للمرحلة الجديدة المقبلة، ولم يتوقع أو يتصور في يوم من الأيام أنه سيتخلى عن منصب أو وظيفة أو كرسي.

الوعي في هذه المرحلة مهم جداً، يختصر الكثير من الآثار النفسية والسلبية للمتقاعد.

كما أن هناك أدواراً مختلفة يقدمها المجتمع المدني إلى المتقاعد، من توفير الرعاية والاهتمام عن طريق إنشاء نوادٍ ثقافية ورياضية تملأ أوقاتهم بكل فائدة ومتعة؛ تساعده في تخطي هذه المرحلة وعبورها بسلام، وتشعره بأن له دوراً وأهمية، وهذا مما يزيل الشعور بالوحدة أو الكآبة، كما يفترض توفير الرعاية الصحية المجانية أو المخفضة لهم وتسهيل الرعاية لهم قبل غيرهم من أفراد المجتمع، ونستطيع أن نستفيد من الخبرة والكفاءة لتجربتهم في الجامعات أو مراحل الثانوية، إذ يتحدثون عن هذه التجارب، سواءً أكانت تجارب علمية أم مهنية أم حياتية، وإن كان يتخللها الطرافة والبهجة، هنا حققنا

هدفين، الأول: للمتقاعد بأن يشعر بقيمته وأهميته ودوره في الحياة، الهدف الثاني: هؤلاء الطلاب يستفيدون من هذه التجربة الغنية والثرية كقدوة ونموذج أمامهم، يساعدهم ويشجعهم على إكمال مسيرتهم بحماسة وإبداع، أفضل بكثير من التلقين، بل سيزيد قدرتهم في تأمل مراحل الحياة، وأن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.
وهناك دور أساسي ومهم، هو دور الأسرة في وعيها واستيعابها هذه المرحلة العمرية، وكيف تكون مهيأة نفسياً ومعنوياً في احتواء المتقاعد والأخذ بيده ومراعاته، ليس عطف، بل جعله يشعر أنه مازال ذلك القائد تكن له التقدير والاحترام، ومشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية كما كان في السابق، كل ذلك يساعده على أن يستشعر وجوده وأنه مازال الكل يحترم رأيه ومشورته، الحياة لا تنتهي بانتهاء مرحلة معينة، بل تستمر بجمال لكل المراحل المقبلة إذا عرف الإنسان كيف يستغلها ويستفيد منها؛ لأن الجمال والسعادة يكمنان في نظرة الإنسان الإيجابية لكل شيء موجود في هذا الكون.

الرياض
www.Alriyadh.com

الشفاعة في نيل الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022733

محمد بن سعود الجذلاني *

قبل أكثر من سنتين كانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد وجهت استفتاء إلى سماحة المفتي حول "التفريق بين الواسطة والشفاعة، وما يقع بينهما من خلط في مفهوميهما" وقالت نزاهة في خطابها للمفتي: "إن الهيئة لدى مباشرتها اختصاصاتها في مكافحة الفساد المالي والإداري، لاحظت انتشار ظاهرة الواسطة في معظم الأمور والحاجات التي يراد قضاؤها في الأجهزة الحكومية، ومن أمثلة ذلك: الواسطة في قبول الطلبة، والتوظيف، واستخراج التراخيص والتأشيرات، وإسناد المشاريع.. الخ.
فوردت إجابة اللجنة الدائمة للإفتاء بأن الشفاعة الحسنة التي فيها مساعدة الإنسان للوصول إلى حقه، وقضاء حاجته أو دفع الظلم عنه أو الإصلاح بين الناس، مشروعة لعموم قوله تعالى {من يشفع شفاعةً حسنةً يكن له نصيب منها.. أما الشفاعة السيئة التي فيها توسط يؤدي إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، أو ظلم لهم كتقديم شخصٍ على غيره في استحقاق، أو إعطائه ما لا يستحق، أو كان فيها ما يضر بالمصلحة العامة، فكل ذلك محرم شرعا. ا ه.
إذا كان بعض الموظفين أو المسؤولين قد يمنع صاحب الحق من حقه، إلى أن يأتي له بشافع من ذوي الجاه أو القرابة أو الصداقة، فإن مثل هذا الفعل من الموظف أو المسؤول يعتبر فعلاً مشيناً، وعملاً قبيحاً، ومخالفة قانونية تستوجب محاسبته عليها..
وقد لاحظت أن فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء تضمنت بأن الشفاعة الحسنة تشمل ما يكون فيه حصول صاحب الحق على حقه، ولا شك أن الشافع حين يسعى لحصول صاحب الحق على حقه، فإن فعله يعتبر فعلاً حميداً، وعملاً صالحاً، يؤجر عليه إذا صحت نيته.
إلا أني أنظر إلى هذه القضية من جانب آخر، ألا وهو أنه ليس مقبولاً شرعاً، ولا سائغاً نظاماً، أن يكون حصول الناس على حقوقهم متوقفاً على شفاعة الشافعين. وإذا كان بعض الموظفين أو المسؤولين قد يمنع صاحب الحق من حقه، إلى أن يأتي له بشافع من ذوي الجاه أو القرابة أو الصداقة، فإن مثل هذا الفعل من الموظف أو المسؤول يعتبر فعلاً مشيناً، وعملاً قبيحاً، ومخالفة قانونية تستوجب محاسبته عليها. وإن مما يؤسف له أن مثل هذه الممارسة منتشرة جداً في إداراتنا الحكومية، وهو ما جعل الواحد منا عندما يكون له أي حاجة في جهة حكومية يبادر إلى البحث عن أحد يعرف موظفاً أو مسؤولاً فيها. وليست غريبة على مسامعنا كلمة (تعرف أحداً في جهة كذا) ؟ كما ليست غريبة علينا أيضاً كلمة (جايك من طريق فلان)، وكثيراً ما تكون هذه الكلمات هي مفتاح الحصول على الحقوق المقررة في نصوص النظام، وأحياناً تصل قوتها إلى الحصول على استثناءات بخلاف النظام.
إن مجرد السماح لهذه الثقافة بالانتشار، وتشجيع الأفراد على البحث عن الواسطة والشفاعة، لتحصيل حقوقهم، وتقرير أن ذلك من الشفاعة الحسنة، دون أي تنويه ولا تنبيه إلى الوجه الآخر القبيح لهذه الممارسة، وتوضيح أن من المنكر شرعاً

تعليق تحصيل الناس لحقوقهم على وجود واسطة أو شفاعة لدى الجهة التي يطلبون حقهم عندها، إن في ذلك لأعظم محرّضاً على انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزتنا الحكومية.
إن الشفاعة التي يمكن اعتبارها حسنة والتشجيع على انتشارها، يجب ألا تتجاوز حالتين فقط هما:
- الشفاعة في العفو عن المخطئ –في حدود الجائز شرعاً ونظاماً–.
- والشفاعة في جانب إعطاء الفضل.
أما الشفاعة في نيل الحق فهي كما أشرت تشيع ثقافة ممقوتة، وتفتح الباب لكل موظف أو مسؤول ليتعامل مع حقوق الناس بمزاجية ووفق هواه الشخصي، دون أي اعتبار للنص الشرعي أو القانوني الذي قرر هذا الحق وأمر بإعطائه لمستحقه.
يجب أن يخضع أي مسؤول أو موظف يمنع أحداً من حقه إلا بالواسطة، لإجراءات المحاسبة الشديدة، والعقوبة الزاجرة عن الاستمرار في التعامل بمثل هذه المزاجية الممقوتة. وإذا أردنا أن نحقق صلاح بيئتنا الإدارية، فعلينا أن نستبدل ثقافة (تعرف أحد في جهة كذا؟) بكلمة (ماذا يقول النظام في موضوع كذا؟).
يجب أن تلتزم كل جهة حكومية بتعريف الناس بحقوقهم، وتشجيعهم على المطالبة بها بكل وضوح وشفافية وشجاعة. وأن يخضع للمحاسبة كل من يحول بينهم وبينها. يجب أن نسعى جاهدين إلى نبذ كلمة (جايك من طريق فلان) وأن نسعى للوصول إلى اليوم الذي تكون فيه هذه الكلمة منكراً يستحق الإنكار، وعبارة ممجوجة في القلوب والأسماع.
يجب أن تكون السيادة للحق الذي تقرره نصوص الشرع والنظام، ولا شيء غير الحق. حتى لا يحتاج صاحب الحق إلى شفاعة ولا واسطة.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.
* القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

"مالاوي" تحظر زواج الأطفال برفع الحد الأدنى للسن إلى18 عاماً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://sabq.org/eOygde

رويترز – لندن:
أقر البرلمان في "مالاوي" قانوناً يحظر زواج الأطفال برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً، في بلد ينتهي الحال بنصف الفتيات إلى أن يصبحن زوجات وهن في مرحلة الطفولة.
وأشاد مدافعون عن حقوق المرأة بهذه الخطوة، قائلين: إنه "يوم عظيم للفتيات في مالاوي"، وقالوا: إن القانون سيساعد في دعم التنمية في واحدة من أفقر دول العالم.
لكنهم حذروا من أن "مالاوي" لن تنهي زواج الأطفال بدون جهود منسقة لمعالجة الفقر وإنهاء ممارسات تقليدية ضارة؛ مثل دفع الفتيات إلى ممارسة الجنس في سن مبكرة.
وقالت "جيساي كابويلا" التي ساعدت في دفع التشريع الجديد: "هذا القانون مهم للغاية؛ لأن زواج الأطفال مشكلة كبيرة جداً في بلدنا."
"البلد سيظهر بوضوح للمرة الأولى أننا نقول: "لا لزواج الأطفال".
ويوجد في "مالاوي" واحد من أعلى معدلات زواج الأطفال في العالم. ويتزوج نصف الفتيات قبل بلوغ الثامنة عشرة، وتتزوج واحدة من بين ثماني فتيات تقريباً بحلول سن الخامسة عشرة.
وأبلغت "كابويلا" مؤسسة تومسون رويترز في مقابلة بالهاتف: "هذا القانون مهم جداً بالنظر إلى عدد الفتيات اللاتي يتسرَّبن من المدارس بسبب الزواج والعدد المرتفع من البنات اللاتي يتوفين أثناء الولادة."
وقالت "كابيلا": إن البرلمان وافق بالإجماع يوم الخميس على مشروع قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية، الذي من المنتظر أن يوقعه رئيس البلاد في غضون ثلاثة أسابيع ليصبح قانوناً".

كاريكاتير

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 22 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150218/cr6.htm

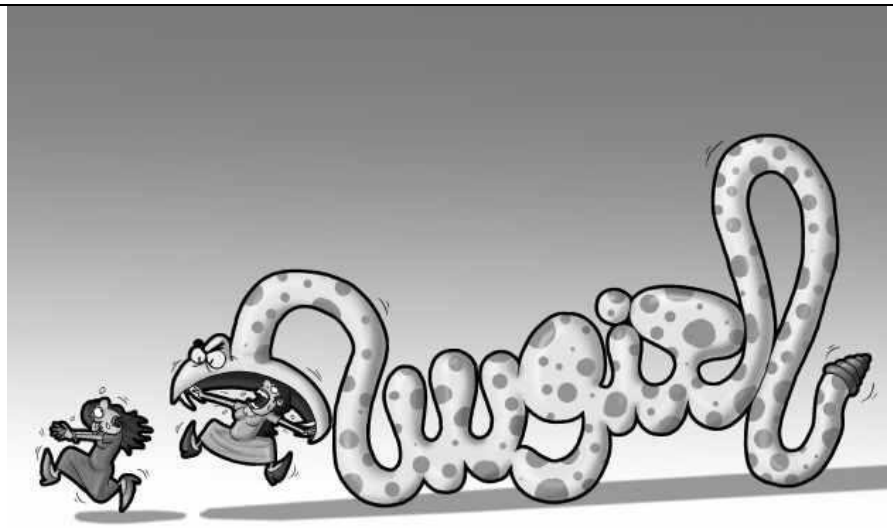

الحياة AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م

اضغط هنا